

Distr.: General
14 June 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون

البندان ٨٠ و ١٠٠ من جدول الأعمال
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي وإحفا برسائلي السابقة، بما فيها الرسالة التي تم تعميمها بوصفها الوثيقة A/61/571-S/2006/884، بشأن التهديدات المتغرسة التي وجهها النظام الإسرائيلي إلى جمهورية إيران الإسلامية، أود أن أبلغكم، أنه بسبب عدم اتخاذ مجلس الأمن أي إجراء، استمر عدد من المسؤولين الإسرائيليين دون هوادة في إطلاق تهديدات علنية تنم عن الازدراء باللجوء إلى استخدام القوة ضد جمهورية إيران الإسلامية، وذلك في تحد صارخ للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، وفي انتهاك صارخ آخر لأحكام ميثاق الأمم المتحدة الأساسية، وخاصة الأحكام التي تدعو إلى الامتناع "عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة أراضي أي دولة، أو استقلالها السياسي، أو أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"، هدد شأؤول موفاز، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، في يوم السبت، ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، باتخاذ عمل عسكري ضد إيران، وكشف مرة أخرى عن الطبيعة الإجرامية والعدوانية والإرهابية للنظام المذكور بقوله إن ذلك الأمر هو "إشارة شديدة الوضوح، وإعلان واضح عن أن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة... ولم أقل مطلقاً إن الخيار العسكري غير وارد، فالخيار العسكري مدرج في جميع الخيارات الجاري بحثها...".



وقبل هذا، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، رداً على سؤال وجه إليه في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بشأن ما إذا كان العمل العسكري خياراً ضد إيران: "لا يستبعد أحد ذلك... فربما كان من المستحيل تدمير البرنامج النووي كله، إلا أنه من الممكن إلحاق الضرر به، بحيث يعود سنوات إلى الوراء... وسيستغرق الأمر ١٠ أيام، وسيشمل ذلك إطلاق ١٠٠٠ صاروخ توماهوك كروز".

إن هذه التهديدات الخبيثة، بالإضافة إلى التهديدات السابقة، بما فيها التهديدات الواردة في الوثيقة A/61/571-S/2006/884، هي مسائل في غاية الخطورة وتتطلب رداً حازماً وعاجلاً من جانب الأمم المتحدة، وخاصة الأمين العام ومجلس الأمن.

إن هذه البيانات غير المقبولة، وغير الشرعية والخطيرة التي يدلي بها المسؤولون في النظام الإسرائيلي وبإفلات تام من العقاب، فيما يلوذ بمجلس الأمن والمسؤولون في الأمانة العامة للأمم المتحدة بالصمت، بل إن بعض أعضاء مجلس الأمن الدائمين، بتشجيعهم على الإدلاء ببيانات ضد إيران تستند إلى حقائق محرفة ومزاعم مختلفة عارية عن الصحة، قد انضموا إلى النظام الإسرائيلي في محاولة فاشلة ويائسة لذر الرماد في العيون لصرف اهتمام المجتمع الدولي عن التهديدات الحقيقية والجادة التي يشكلها النظام المذكور للسلم والأمن الدوليين والإقليميين، ولصرف أنظار الأمم المتحدة عن الواجب اليومي من التهديدات الإسرائيلية غير القانونية باللجوء إلى القوة، وكذلك عن سجلها المروع في اللجوء إلى القوة، والإرهاب، والعدوان والاحتلال ضد مختلف أعضاء الأمم المتحدة.

وبالفعل، فإن تقاعس مجلس الأمن في التعامل مع السياسات والممارسات الإجرامية الإسرائيلية هذه، وإفلات هذا النظام من العقاب على نحو سمح له أن يرتكب جرائمه، قد شجعه حتى الآن على مواصلة تحديه الصارخ لأبسط مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واللجوء إلى القوة، والعدوان وإرهاب الدولة، كسياسة روتينية.

ينبغي لمجلس الأمن أن يرد على هذه التهديدات بإدانتها إدانة قاطعة وأن يطالب بأن يتخلى النظام المذكور عن سياسته في خرق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأن يتوقف وأن يكف على الفور عن التهديد باستخدام القوة ضد أعضاء الأمم المتحدة.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٨٠ و ١٠٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. جواد ظريف